إسهامات الوزارة الوصية في ترسيخ ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر

د. بلبية محمد
جامعة الحاج لخضر – باتنة 01

الملخص: يهدف البحث إلى المساهمة في التعريف بالجودة وضمانها في مؤسسات التعليم العالي، وذلك للتقدم أكثر نحو التطبيق لهذا المنهج الذي سلكته العديد من الجامعات العالمية الأمريكية والأوروبية والآسيوية، التي ظهرت نتائجها بما يبين الفرق الشاسع بين من يعمل بضمان الجودة وبمن لا يعمل بها من باقي دول العالم.

لذا كان الاهتمام بإثراء الجودة والسعي لضمانها والمحافظة عليها من طرف وزارة التعليم العالي أمرا ظاهرا، في حيث في تلك الإجراءات والخطوات لتحصيل الجودة لا بد عليها من تعقب من له قصب السبق في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية :إسهامات الوزارة، ضمان الجودة، مؤسسات التعليم العالي.

Résumé: article visant à contribuer à la définition de la qualité et de l'assurance dans les établissements d'enseignement supérieur, de manière à offrir plus vers l'application de cette approche adoptée par de nombreuses universités américaines, européennes et asiatiques dans le monde, qui paraissaient les résultats, y compris montre la grande différence entre ceux qui travaillent pour assurer la qualité et qui ne fonctionne pas sur le reste du monde.

Donc, il était intéressant d'enrichir la qualité et nous nous efforçons d'être garanti et maintenu par le Ministère de l'enseignement supérieur est apparent, en termes de ces procédures et étapes pour la collecte de la qualité doit être hors de la piste de son précieux dans ce domaine.

Mots clés: les contributions du Ministère, l'assurance qualité, les établissements d'enseignement supérieur**.**

المقدمة

أصبحت الجودة اليوم محل انشغال الكثير من الباحثين والمختصين في كيفية تحصيلها والمحافظة عليها، وذلك لتحقيق التميز والاستجابة لتطلعات العملاء، حيث الجودة عند بعضهم هي درجة التميز، وعند البعض الآخر القدرة على الاستجابة للرغبات والحاجات، أو درجة الملاءمة، فالجودة كما يقال حدها وتعريفها هو اسمها الدال عليها، وكان بدؤها في المجال الصناعي حيث كان الاهتمام بإنتاج منتوجات ذات جودة لجلب العملاء وتحصيل الحصص سوقية واحتلالها، بتحقيق ميزة تنافسية على المنتجات المنافسة.

وإن الكلام على الجودة في التعليم العالي ظهر بعد ما كان الكلام عليها محصورا في القطاع الصناعي، حيث عادت غاية كل منظومة للتعليم العالي، ويشمل ذلك جودة الوسائل المؤسساتية والبرامجية، فالمؤسساتية كل ما هو معدات وتجهيزات وبنايات فلابد أن تكون مواتية ومساعدة للتحصيل الدراسي، وكذا الوسائل البرامجية من برامج دراسية واختيار مناسب لهيئة التدريس، وغيرها من الوسائل،لأن ذلك يضمن تحقيق مخرجات ذات جودة، لذا كان الاهتمام بالجودة في مؤسسات التعليم العالي ومن تم الوصول لضمان تلك الجودة وتجسيدها بما يحقق للمؤسسة مكانة في المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي، وتكوين مخرجات نوعية للمجتمع.

وإن لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إنجازات ومحاولات للسير قدما نحو تطبيق ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي، مما أظهر نية الوزارة في الاهتمام بمجال الجودة في التعليم العالي، حيث سنظهر ما قامت به الوزارة من إجراءات وتنظيمات لتحيين وتطوير التعليم العالي في البلد مما أثمر بعض البوادر المطمئنة لإكمال المسار.

حيث كانت إشكالية البحث كالتالي:

ما أهم الإسهامات والخطوات من طرف وزارة التعليم العالي لتحقيق وترسيخ ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي؟

الفرع الأول: الجودة: المفهوم والتطورات

1– الجودة: لغة، اصطلاحا

الجودة لغة، يردها المعجم الوسيط إلى فعلها الثلاثي جادَ ومصدره جُودةً، أو جَودةً بمعنى صار جيداً. ويقال جادَ العمل فهو جيد، وجمعها جيادٌ أو جيائدُ، وجاد الرجل أي أتى بالجيد من قول أو عمل. (فواز التميمي، (2008) ، ص 13).

والجودة هي الإتقان، والإسلام هو أول من نادى بإتقان العمل كما تدل الآية الكريمة قال تعالى ﴿**صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون**﴾ [سورة النمل]، وفي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه**". من حديث عائشة أخرجه الألباني. (عبد الراضي حسن المراغي (2008) ، ص 01).

والجودة في الاصطلاح، هي درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل (المستفيد من الخدمة)، أو تلك المتفق عليها معه. وهي تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفه ضمنا، أو هي مجموعة من الخصائص والمميزات لكيان ما تعتبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة أو المتوقعة من قبل المستفيد. (أحمد الخطيب، رداح الخطيب (2010)، ص37).

والجودة هي عبارة عن درجة الالتزام بالمعايير العالمية والإجراءات التي تؤدي إلى مخرجات وخدمات تحقق متطلبات الأداء الجيد، وبمعنى آخر هي الوفاء بمتطلبات المستفيد، والجودة الفعلية هي الجودة في الكوادر البشرية لأنها من أهم عوامل التفوق، إضافة للأنظمة والتعليمات بعيدًا عن المجاملات والمحسوبيات في التعيينات والترقيات والمهمات. (عبد الغني يوسف قرم (2008)، ص 96).

أما الجودة حسب المعايير اليابانية فهي تعني "تطوير تصميم تصنيع السلع والخدمات الأكثر اقتصادية والأكثر منفعة والأكثر ارضاءً للمستهلك".(Seddiki Abdallah (2004),.p24).

وعرفتها المنظمة الدولية للمعايير (ISO) الجودة بأنها "الخصائص الكلية لكيان (نشاط أو عملية أو منتوج أو منظمة أو نظام أو فرد أو مزيج منها) التي تنعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة أو ضمنية". (عماد أبو الرب وآخرون. (2010)، ص 79).

وعرفها جوران بأنها: "ملائمة السلع والخدمات لاستخدام العملاء، ومطابقتها للمواصفات التي تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم". وعرفها فينبام بأنها: "المجموع الكلي لصفات السلعة أو الخدمة الناتجة عن دراسات التسويق، والهندسة، والتصنيع، والصيانة، أو عن طريق وجود أي سلعة أو خدمة في الاستعمال، والتي ستلقي توقعات الزبون". (فواز التميمي، (2008)، ص 14).

وتعرف بأنها" تكامل الملامح والخصائص لمنتج ما، أو خدمة معينة بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة، بحيث تحقق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع".(سهيل روق دياب (2009)، ص 17).

وتعرفها المنظمة العالمية للتقييس على أنها ":مجموعة من الصفات والخصائص التي تتمتع بها سلعة أو خدمة ما تؤدي إلى إمكانية تحقيق رغبات معلنة أو مفترضة ضمنيا".(Terfaya Nassima (2004)., p13)

2- نشأة الجودة

رغم قدم مفهوم الجودة قدم الصناعة نفسها إلا أنها لم تظهر كوظيفة رسمية للإدارة إلا في الآونة الأخيرة، وأصبح ينظر إليها في الفكر الإداري الحديث على أنها وظيفة تماثل تماما باقي الوظائف الإستراتيجية في المنظمة كالإنتاج والتسويق...إلخ. وعليه فالجودة عملية تطورية وليست ثورية إذ مرت بعدة مراحل. (فريد كورتل، أمال كحيلة (2012). ص 20).

الجودة ليست ابتكار من ابتكارات الثورة الصناعية كما يدعي الغرب، بل كانت في القرن الثامن عشر قبل الميلاد عند البابليين في العراق، وعند الفراعنة في مصر وشاهده الأهرام التي خلفوها، وخير شاهد على ذلك ما ورد في مسلة حمو رابي من أنظمة وقوانين تشير بشكل واضح إلى الجودة في جميع مجالات الحياة.

وأول مدرسة (جامعة) طبقت معايير الجودة، مدرسين، طلبة، منهج دراسة هي المدرسة المستنصرية التي افتتحها الخليفة العباسي المنتصر بالله في سنة 625 هـ بعد أن استمر بنائها ستة سنوات وبكلفة سبعمائة ألف دينار.(سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات (2008)، ص 13.)

وإن النشأة الأولى للجودة كنظام إداري بدأ مع بداية القرن العشرين في القطاع الصناعي الياباني، وبعد النجاح المنقطع النظير، انتشرت هذه الفكرة في العديد من الدول الغربية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي قامت بتطبيق فلسفة الجودة على منشأتها الصناعية، وامتد بعد ذلك إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية كافة التي تسعى إلى تحسين نوعية إنتاجها وخدماتها، وزيادة الكفاءة والفعالية في الأداء، لتحقيق الهدف الأساس للمنظمة وهو رضا العملاء.

3- مراحل تطور مفهوم الجودة

لقد تم الاهتمام بالجودة بصيغ ومفاهيم متعددة، جميعها تهدف إلى تحسين مستوى جودة المنتج، وغالبا ما يتم تشخيص هذا التغيير في مفاهيم الجودة كل عقدين من الزمن خلال القرن العشرين المنصرم، هذا ما أكده عدد من الباحثين.(قاسم نايف علوان (2009). ص 23.)، وتقسم مراحل التطور إلى خمسة مراحل متميزة هي:

-**المعاينة (الفحص والتفتيش)**: **1930-1920** تتضمن مجموعة النشاطات كالقياس والفحص والاختبار، يتم مقارنة نتائجها مع المتطلبات المحددة للتحقق من المطابقة لهذه النتائج، أو التحقق من وجود كل صفة منها في السلعة أو الخدمة.(فواز التميمي. مرجع نفسه، ص 17). وقد ظهرت مع مطلع القرن العشرين بقيادة فريدريك تايلور الذي اهتم بدراسة الحركة والزمن في إطار نظرية التنظيم العملي للعمل أو ما يسمى بالإدارة العلمية، التي قدمت للعالم الصناعي سبل تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال الحد من الهدر والضياع التصنيعي الذي كان سائدا آنذاك، وقد تميزت هذه المرحلة من التطور بظهور الجودة مصطلح جديد أطلق عليه "فحص الجودة" يقصد به :"عبارة عن فحص السلعة للتأكد من طبيعتها ومطابقتها للمواصفات الخاصة (أو/ و) لغرض التأكد من أن الإنتاج يسير بالشكل الذي يرتئيه المشروع".(فريد كورتل، أمال كحيلة. مرجع سابق، ص21).

مراقبة الجودة (ضبط الجودة إحصائيا) 1930- 1970 وهي النشاطات التي تستعمل لتنفيذ متطلبات الجودة(فواز التميمي. مرجع سابق، ص 17). و مصطلح ضبط الجودة يشمل جميع عمليات الإنتاج المختلفة بهدف مطابقتها للمواصفات المطلوبة، معتمدا في تحقيق ذلك على استخدام عدد من أجهزة القياس والضبط المختلفة نظرا لتباين عمليات الإنتاج المطلوبة؛(فواز التميمي. مرجع سابق، ص 17).

- **توكيد (ضمان) الجودة 1970–1985** و هي جميع الأفعال والنشاطات المنتظمة، والمخططة الضرورية لتقديم الثقة الكافية بأن السلعة أو الخدمة سترضي جميع المتطلبات المحددة للجودة.(عماد أبو الرب وأخرون. مرجع سابق، ص 80)

إن تأكيد (ضمان) الجودة يتطلب معرفة جيدة لحاجات الزبائن وهذا ما يدعم ثقتهم بما تقدم لهم المنظمة من سلع وخدما ت. وهذا ما أكده المفكر "يوشيو كوندو" حيث قال: الجودة الجيدة هي التي تؤدي إلى الوفاء بمتطلبات الزبون وإرضاءه وقال أيضا: إن حصول الرضا لدى الزبائن يدل على وجود ثقة في مصداقية المنتوج، والإحساس بالرضا أثناء الاستعمال. ومع اشتداد المنافسة اليابانية للولايات الأمريكية المتحدة، أدى إلى ظهور إدارة الجودة وهي ما يعرف بإدارة الجودة الشاملة أو التسيير الكلي للجودة. (عماد أبو الرب وأخرون. مرجع سابق، ص 80.)

–إدارة الجودة الشاملة: في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، بدأ الاهتمام بمدخل إدارة الجودة الشاملة، الذي يشير إلى ثقافة جديدة في التعامل مع المؤسسات الإنتاجية لتطبيق معايير مستمرة لضمان جودة المنتج (سلعة أو خدمة) وجودة العملية التي يتم من خلالها.(عماد أبو الرب وأخرون. مرجع سابق، ص 80.)

4– أهمية وأهداف الجودة

4–1 أهمية الجودة: فالجودة أمر نسبي، وتعتمد إلى حد كبير على علم الاقتصاد وبالذات على قانون العرض والطلب، كلما كانت هناك وفرة في المال مع نقص السلع أو الخدمات التي يتم إنفاق هذا المال عليها، تكون الجودة ذات أهمية ثانوية أو مجرد سمة متاحة.

في اقتصاد السوق الحرة، لا يكون مسموحا بنقص السلع الاستهلاكية لفترة طويلة، حيث إن قوى السوق الموجودة في شكل الرأسمالية تستجيب لعدم التوازن بين وفرة النقد وقلة السلع المعروضة.

وبهذا الأسلوب، يتم ترجيح هذا النظام في الاتجاه الآخر، ويتم إغراق السوق بالفائض من السلع، وتتنافس الماركات العالمية على الاستحواذ على العملاء وفرض سيطرتها على السوق. إن الجودة لا تكون مهمة عندما تكون السلع نادرة، بل عندما تكون هناك وفرة في السلع المعروضة. ولهذا فإن الجودة تكون مهمة عندما تكون هناك وفرة في السلع فقط. فالجودة ما هي إلا مسألة عرض. إن العوامل الثلاثة التي تحكم عملية الشراء هي: السعر والخدمة والجودة.(مات سيقر (2007)، ص 14–15.)

4–2 أهداف الجودة

وتهدف الجودة إلى الارتقاء بالممارسات المهنية بما يضمن الاستفادة من الموارد والمصادر المادية والعناصر البشرية وصولا إلى مخرجات عالية الجودة تؤدي بالحصول على شهادة الجودة، الإيزو(ISO).عبد الغني يوسف قرم. مرجع سابق، ص 96.)

للجودة أهداف عديدة ومن أهمها:

1- التأكيد على أن الجودة وإتقان العمل مبدأ إسلامي، والأخذ به واجب ديني ووطني، ومن سمات العصر الذي نعيشه؛

2- تطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجماعي بهدف الاستفادة من كافة الطاقات والعاملين بالمنشأة التعليمية؛

3- ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة والقائمة على الفاعلية والفعالية تحت شعارها الدائم (أن نعمل الأشياء بطريقة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة)؛

4- الوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي، ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العملية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها مع تعزيز الإيجابيات والعمل على تلافي السلبيات؛

5- التواصل التعليمي مع الجهات الحكومية والأهلية التي تطبق نظام الجودة، والتعاون مع الدوائر والشركات والمنظمات التي تعنى بالنظام لتحديث برامج الجودة وتطويرها بما يتفق نع النظام التعليمي العام. (يوسف حجيم الطائي وآخرون (2008)، ص 62).

الفرع الثاني: ضمان الجودة والتعليم العالي في الجزائر

تشير آخر التقارير الصادرة عن أشهر المنظمات الدولية المعنية بتصنيف وتقييم مستوى الجامعات على النطاق الدولي World Universities Ranking إلى أن الجامعات العربية تقع في تسلسلات محبطة في قائمة 8000 جامعة على المستوى العالمي. وعليه ورغم ما قيل عن سلامة ونزاهة معايير التصنيف المعتمدة في إخراج تلك التسلسلات إلا أن الكثير من المؤشرات تؤكد حقيقة ما ذهب إليه التصنيف المشار إليه مدعومة بالدراسات التي أجريت على النطاق الوطني أو الدولي.

تأسيسا على ما تقدم، اتخذت دواعي الإصلاح لواقع التعليم الجامعي في الجزائر والعالم العربي مضامين ومظاهر جديدة تحمل معها صفة البرامج الوطنية التي تتسق مع مبررات الدعوة إلى الإصلاح لواقع التعليم الجامعي ويؤكد هذا على أن جهود معالجة مشكلات التخلف أو الضعف في الأداء المجتمعي ستجد في الجامعات سبيلها المناسب لمواجهة تلك المشاكل وفي الوقت نفسه فإن الارتقاء بالتعليم العالي يرتبط بتوفير المناخ المحفز لنموه وتحسين أدائه.

وقد تفطنت الجزائر لهذه الحقيقة مما جعلها في مقدمة اهتماماتها وفي رؤيتها واستراتيجيتها الوطنية للتنمية الشاملة التي أخذت في الاعتبار قلة الموارد خارج المحروقات واحتياجات ومتطلبات التنمية المنشودة، فعولت على قطاع التعليم العالي ومؤسساته لبناء وتنمية القدرات واستغلال الموارد البشرية، والعمل على تطويرها وتأهيلها لولوجها سوق العمل كقوة بشرية ذات مواصفات عالية، توجه نحو قيادة وتنمية الوطن اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، فضلاً عن الدور الذي يؤديه التعليم العالي في تعزيز المناخ الديمقراطي وتجسيد احترام الرأي وتنمية الإبداع والتميز.

إذ يعد هذا التشريع للنظام الجديد أحد عناصر البناء المؤسساتي للتعليم العالي ومؤسساته، وجزء من إستراتيجية تحديث وتطوير التعليم العالي، وكذا تنفيذ سياسة الإصلاح والتنمية، وبلورة ودعم الإصلاحات المؤسساتية المنشودة، بالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى قواعد قانونية هادفة لتنظيم وتحديث التعليم العالي ومؤسساته ومكافحة ومحاربة الفساد المالي والإداري. (ناصر مراد، 2013، ص 542.)

أولا: ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

مؤسسات التعليم العالي اليوم تسعى كلها لأن تكون لها السبق في تطبيق معايير الجودة للحصول على الصدارة في هذا الشأن، لذا ظهرت أهمية الجودة في التعليم العالي وأصبحت وسيلة لبلوغ مؤسسة التعليم العالي هدفها المسطر، والبقاء والاستمرار في مجال التعليم العالي خاصة مع خصخصة التعليم العالي وتخلي الدولة عن الدعم المالي لها.

1- **ضمان الجودة:** هو عملية مستمرة ونشاط منظم لقياس الجودة طبقًا لمعايير قياسية بغرض تحليل أوجه القصور المكتشفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير الأداء ثم قياس الجودة مرة أخرى لتحديد مدى التحسن الذي تحقق بغرض التأكد من الامتثال للمواصفات أو المتطلبات أو المعايير . كما يشمل ضمان الجودة وضع المعايير وإبلاغها وتحديد المؤشرات اللازمة لرصد الأداء والامتثال للمعايير.(سعيد بن علي العضاضي (2012)، ص 74.)

2- **ضمان الجودة في التعليم العالي:** يعتمد مفهوم ضمان الجودة على بناء وتشييد الجودة قبل وأثناء وبعد. (سيد محمد جاد الرب (2010)، ص 98)، فضمان الجودة في التعليم هو فحص إجرائي نظامي للمستويات الثلاثة، المدخلات والعمليات والمخرجات،(عماد أبو الرب وأخرون. مرجع سابق، ص343.) وتشير إلى المعايير، والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة، سواء ما يتعلق بالمدخلات، أم بالعمليات، أم بالمخرجات، التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته، ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة.(محمد عبود الحراحشة، ياسين عبد الوهاب أحمد (2013)، ص 66.)

3- ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر

أدركت السلطات الجزائرية ضرورة وحتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بنوع من التأخر، وتجسدت الإرادة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التعليم العالي نحو مستويات أفضل، وفي سنة 2008 من خلال صدور القانون التوجيهي للتعليم العالي والذي وإن لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي إلا أنه كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني للتقييم (CNE). وفي جوان 2008 قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان بمثابة انطلاق دراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، فانبثقت (خلية) فرقة عمل كلفت من طرف الوزارة بالتفكير في المشروع مدعمة في البداية ببعض الخبراء الدوليين؛ وفي 31-05-2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي(CIAQES) والتي تباشر عملها وفق ما اسند لها من مهام. (زين الدين بروش، يوسف بركان،2012 ، ص 813).

ثانيا: إسهامات وزارة التعليم العالي لضمان الجودة في التعليم العالي

جعلت وزارة التعليم العالي عدة أساليب لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، نذكر منها:

1- لجان ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

1- 1 اللجنة الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي

بناء على توصيات المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 19 و20 ماي 2008 والندوة الوطنية حول ضمان الجودة في التعليم العالي بتاريخ01 و02 جوان 2008 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES) والتي اسند لها ما يلي:

- إعداد منظومة وطنية للمعايير والمؤشرات لضمان الجودة مع الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية؛
- تحديد معايير اختيار مؤسسات التعليم العالي النموذجية ومعايير اختيار المسؤولين عن ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية؛
- إعداد برنامج إعلامي موجه للمؤسسات الجامعية وبرنامج تدريبي للمسؤولين عن ضمان الجودة في كل مؤسسة؛
- تحديد برنامج تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات المختارة والسهر على متابعة تنفيذه. (زين الدين بروش، يوسف بركان،2012 ، ص 813).

2-1 تكوين المسؤولين وخبراء التقييم:

بعد استكمال تكوين أعضاء اللجنة الوطنية من خلال برنامج تكويني على يد خبراء دوليين، والذي توجب زيارات ميدانية لبعض المؤسسات الأوروبية، وسوف يتم الشروع عن قريب في تدريب المسؤولين الذين تم تعيينهم على مستوى كل المؤسسات الجامعية ضمن برنامج تكويني على مستوى الندوات الجهوية الثلاثة.

3-1 إعداد نظام المعايير

– تعمل اللجنة حاليا على إعداد نظام للمعايير يكون له بعد وطني، وبالرجوع للأنظمة والمعايير فإن إمكانية تبني أحد أنظمة الوكالات الدولية متاحة، لكن يجبذ إعداد نظام يأخذ في الاعتبار الخصوصيات السائدة في منظومة التعليم العالي الوطنية، ولحد الساعة تم الاتفاق على أن نظام المعايير يحتوي على البنية التالية. (زين الدين بروش، يوسف بركان،2012 ، ص 813).

الشكل رقم (01) نظام المعايير المتبنى من طرف لجنة ضمان الجودة في الجزائر

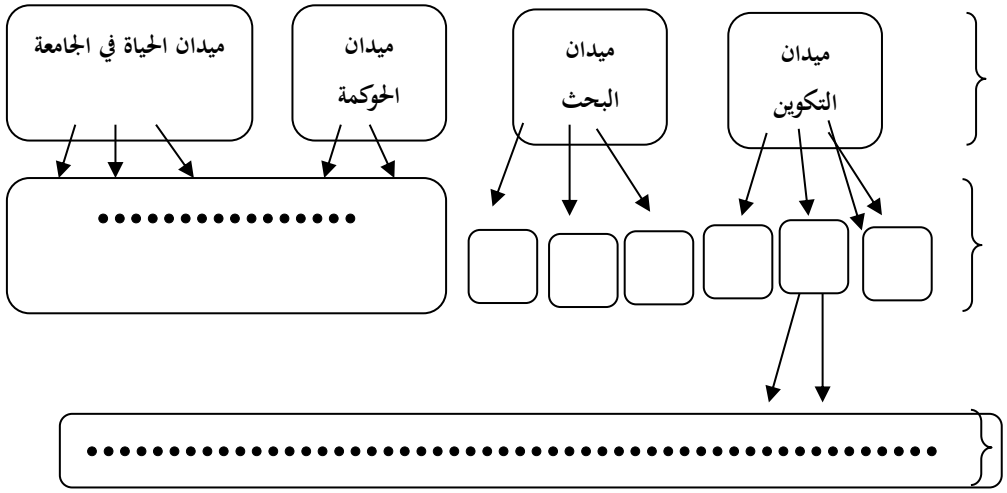

المصدر: زين الدين بروش، يوسف بركان، مرجع سابق، ص 813.

4-1 خلية ضمان الجودة على مستوى الكلية:

وضع خلية ضمان الجودة مكلفة بتنظيم بل وإعداد التقييم الذاتي، إلى جانب الخلية الموجودة على مستوى رئاسة الجامعة، ويجب وضع خلية على مستوى الكلية وأخرى على مستوى القسم؛ فخلية الكلية تشمل مسؤول خلية الكلية ومسؤول الخلية على مستوى كل قسم، مسؤولي الميادين، وخلية القسم تتكون من مسؤول خلية القسم ومسؤولي الفروع والاختصاصات، ومن مزايا هذه الهيكلة في كونها تساعد على القيام بتقييم مؤسساتي وواقعي، هذه الأخيرة تعنى بالكليات والأقسام.

مسؤول ضمان الجودة:

مسؤول ضمان الجودة على مستوى الجامعة يحدد وينسق تفعيل سياسية ضمان الجودة بـ:

- تصور الإجراءات التي تضمن نوعية النتائج للمؤسسة الجامعية؛
- متابعة مسار التقييم الذاتي والتقييم الخارجي للمؤسسة؛
- تحديد النقائص في مهام المؤسسة الجامعية مقارنة بمرجعه، تشخيص الأسباب واقتراح الحلول والتحسينات؛
- المشاركة في التعريف العام لسياسة جودة المؤسسة الجامعية؛
- ضمان جانب العلاقات مع السلطات الإدارية للمؤسسة؛
- الإجابة على الأسئلة المتعلقة بفحص الجودة؛
- التحقق من صحة الإجراءات والخصوصيات ووثائق نظام الجودة. (بداري كمال، بوباكور فارس، حرز الله عبد الكريم، 2013، ص 121.)

Article I. 2- مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

لقد بات على الأسرة الجامعية الاتفاق على المسعى الأخلاقي والمنهجي المؤدي إلى إقرار سلوكيات وممارسات جامعية مثلى في مجالي آداب المهنة وأخلاقياتها، ومحاربة ما يلحقها من انحرافات.

2-1 ماهية مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

يؤكد ميثاق الأخلاق والآداب الجامعية، المنبثق عن إجماع واسع للأسرة الجامعية على مبادئ عامة مسمدة من المقاييس العالمية، وعلى قيم خاصة بمجتمعنا، يشترط فيها أن تكون محرك المسعى التعلم ومجسدة لميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها، هذا الميثاق يمثل أداة تعبئة ومرجعية)لتسطير المعالم الكبرى التي توجه الحياة الجامعية، كما يمثل أرضية تستلهم منها القوانين الضابطة للآداب والسلوكيات وأشكال التنظيم المكرسة لها. www.mesrs.dz/-/le-pr-mebarki-installe-les-membres-du-conseil-d-ethique-et-de-deontologie-de-la-profession-) universitaire PDF 11:50 2015/05/07.

شهدت سنة 2005 تنصيب مجلس أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية، لتكرس من بعدها سنة 2006 للنقاش حول طريقة سيره وعمله، وقد تطرق الجامعيون اللذين أحيوا النقاش بعرض تجاربهم ومناقشة الإمكانيات التي سخرت لتفعيل وبلورة هويته قصد توطيد القيم الأخلاقية في الوسط الجامعي.

يتم تحرير تقرير حول مجلس أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية ويعرض سنويا على وزير التعليم العالي والبحث العلمي ابتداءا من سنة 2007 على أساس أهم انشغالات وأولويات القطاع؛ ويتخذ من تقرير سنة 2006 وثيقة للإطلاع على مجريات النقاشات التي دارت في تلك المرحلة)لتفعيل وتبني طريقة العمل وذلك للاستفادة منها ومن الخلاصة التي تم التوصل إليها، تفاديا لما حصل في المجلس السابق سنة 1995. www.mesrs.dz/-/le-pr-mebarki-installe-les-membres-du-conseil-d-ethique-etdeontologie-de-la-profession-universitaire 11:50 2015/05/07) بمقر 2015 أفريل 26 الأحد يوم العلمي والبحث العالي التعليم وزير وأشرف .

الوزارة على تنصيب التشكيلة الجديدة لمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية؛ وأوضح الوزير، أن توسع الشبكة الجامعية سواء من حيث التوظيف المستمر للعامل البشري وتطور دينامكية الإنتاج البيداغوجي والعلمي "رافقه بروز اختلالات تضاف إلى تلك التي ترافق تطور المجتمع".

ولمواجهة هذه الاختلالات التي يتم "تضخيمها أحيانا والإشارة إليها كل يوم"، شدد الوزير على ضرورة الاحتياط منها وإيجاد حلول لها لكون هذه الاختلالات تضر في كل الحالات بصورة الجامعة"؛ وبعد أن ذكر بمهام هذه الهيئة، أبرز الوزير ضرورة سهرها على التطبيق "الصارم" للقواعد التي تحكم الأخلاقيات والآداب الجامعية لكون الجامعة "تشكل المثال والدليل في مجال الاستقامة في الجهد". ولهذا السبب قال الوزير إن العمل المنتظر من هذا المجلس "إنما يتمثل خصوصا في ما سيقوم به اتجاه الأسرة الجامعية وأيضا اتجاه المحيط الاجتماعي الذي بات شديد الاهتمام بكل ما يهم الجامعة"، فمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية هيئة أنشئت بموجب القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05 المؤرخ في 4 أفريل1999، المعدل والمتمم والمكرس بالمرسوم التنفيذي 04-180 المؤرخ في 13 جوان 2004. (www.mesrs.dz/-/le-pr-mebarki-installe-les-membres-du-conseil-d-ethique-et-de-deontologie-de-la profession-universitaire. 11:50 07/05/015)

2-2 المبادئ الأساسية لميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية:

1- النزاهة والإخلاص: يعني ذلك رفض الفساد بجميع أشكاله، ولا بد أن يبدأ هذا السعي بالذات قبل أن يشمل الغير، وهكذا فتطوير آداب السلوك وأخلاقيات المهنة يجب أن تجسد في ممارسات مثالية.

2- الحرية الأكاديمية: لا بد من الحرية الأكاديمية مع نشاطات البحث والتعليم، فهي تتضمن كنف احترام الغير والتحلي بالضمير المهني، والتعبير عن الآراء النقدية بدون رقابة أو إكراه.

3- المسؤولية والكفاءة: يتعززان بفضل تسيير المؤسسة تسييرا قائما على الحرية والأخلاق، أن تضمن التوازن الجيد بين ضرورة فعالية دور الإدارة، وتشجيع مساهمة الأسرة الجامعية بإشراكها في سيرورة اتخاذ القرار.

4- الاحترام المتبادل: يجب على أفراد الأسرة الجامعية الامتناع عن جميع أشكال العنف الرمزي والمادي واللفظي، وينبغي أن يعامل بعضهم بعضا باحترام وإنصاف، بصرف النظر عن مستوى كل واحد.

5- وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقي: يرتكز السعي للمعرفة ومساءلتها وتبليغها على مبدأين أساسيين لتقصي الحقيقة واعتماد الفكر النقدي، إن وجوب التقيّد بالحقيقة العلمية يفترض الكفاءة، والملاحظة النقدية، للأحداث والتجريب، ومقارنة وجهات النظر، ووجاهة المصادر، بما يقوم بالأمانة العلمية.

6- الإنصاف: تمثل الموضوعية وعدم التحيز الشرطين الأساسيين لعملية التقييم والترقية والتوظيف والتعيين.

7- احترام الحرم الجامعي: تساهم جميع فئات الأسرة الجامعية بسلوكياتها في إعلاء شأن الحريات الجامعية حتى تضمن خصوصياتها وحصانتها، وتمنع عن المحاباة، وعن تشجيع الممارسات التي قد تمس بمبادئ الجامعة وحرياتها وحقوقها، وعلى الأسرة الجامعية تجنب كل نشاط سياسي متحزب في رحاب الفضاءات الجامعية.

(www.mesrs.dz/-/le-pr-mebarki-installe-les-membres-du-conseil-d-ethique-et-de-deontologie-de-la-profession-universitaire PDF 11:50 2015/05/07.)

3- مشروع ضمان الجودة الداخلية في جامعات حوض المتوسط AQI-UMED [1]

يعتبر هذا المشروع من بين أهم المشاريع التي تبنتها الوزارة حيث يعتمد على تبادل الخبرات مع جامعات دول البحر الأبيض المتوسط، حيث يمكن للجامعة الجزائرية الاستفادة من هذه الخبرات.

1- مفهوم مشروع AQI-UMED

[1] Assurance qualité interne dans les universités de la méditerranée.

هو مشروع أوروبي انطلق في يناير 2010، وانتهى خلال الندوة التي تقرر فيها المشروع في 24 و25 يناير 2013 حيث هو ممول من قبل المفوضية الأوروبية (برنامج تمبوس في تحديث التعليم العالي في البلدان الشريكة للاتحاد الأوروبي)، ويسعى المشروع للمساعدة في تطوير ضمان الجودة وممارسات التقييم في الجامعات في المغرب عن طريق الحصول على المؤسسات في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط تقاسم تجاربهم.
وكانت الأولوية لإعداد معايير الجودة المشترك وإجراء التقييم المؤسسي ضمن عشر جامعات من الجزائر والمغرب وتونس، والتي تنطوي على وزارة التعليم العالي من كل من هذه البلدان. والمشروع تماشيا مع الهدف وهو تطوير أدوات الحكم للجامعات في المغرب لجميع بعثاتها (التدريب والبحوث والخدمات للمجتمع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية). وكان AERES أحد شركاء المشروع جنبا إلى جنب مع ANECA، لأغراض تبادل الخبرات والدراية، لا سيما من خلال عمليات التقييم المتكاملة التي تجريها(http://www.aeres-evaluation.com/News/News/European-project-Aqi.-Umed 13/06/2015.) 18:55
والجامعات التي شاركت في هذا المشروع هي:
- 03 جامعة جزائرية حكمت ثلاثة ندوات الجهوية للجامعات مع حضور وزارة التعليم العالي، وهي:
المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي لوهرانENSET؛ جامعة بومرداس؛ جامعة قسنطينة.
- 03 جامعات مغربية مع وزارة التعليم العالي كالآتي،
جامعة وجدة؛ جامعة قنيطرة؛ جامعة تيتوان.
- 04 جامعات تونسية مع حضور وزارة التعليم العالي، وهم؛
جامعة تونس؛ جامعة سوس؛ جامعة قنطاج؛ جامعة سفاقس.
- 04 جامعات أوروبية وهي:
الجامعة التكنولوجية (فرنسا)؛ الجامعة الشرقية كريتيال (فرنسا)؛ جامعة ديشال (إسبانيا)؛ جامعة ليبار بروكسال (بلجيكا).
- 02 وكالة التقييم الخارجي، وهي؛
L'ANECA (إسبانيا).L'AERES (فرنسا).
- وكالة الجامعية الفرونكوفونية L'AUF[2] كشريك للمشروع وخبير مستقل مكلف بالتقييم.
- CIEP الفرنسية منظمة مكلفة بالتسيير للتنسيق ومتابعة المشروع.

(BENZIANE Abdelbaki et autres, 2012, p 09-10.)

2- تعريف مرجع الجودة: مرجع الجودة هو جملة أهداف تعدها مؤسسة تعليم عالي تحسبا للنقد الذاتي أو التقييم الذاتي ليكون بمثابة دليل اندماج إدارة المؤسسة في مسار الجودة. ويكون وصف النتائج المنتظرة، وعرض الأجهزة المتوفرة، ثم العمليات المنجزة ومؤشرات القياس هي العناصر التي ستبرز من عملية النقد الذاتي (Auto réflexion).

3- مبادئ إعداد المرجع

استنادا لتعريف مشروع AQI-UMED يتكون نظام المراجع من ميادين، ومجالات ومعايير، فيتفرع الميدان إلى مجالات، وكل مجال يتفرع إلى مراجع، ويمكن تقسيم المرجع إلى معيار أو عدة معايير. ولقد تم تقسيم النظام إلى عدة ميادين توخيا للوضوح، (بداري كمال، بوباكور فارس، حرز الله عبد الكريم، 2013، ص 55). مثلما هو مبين في الشكل التالي،

الشكل رقم: (02) هيكلة النظام المرجعي في مشروع AQI-UMED

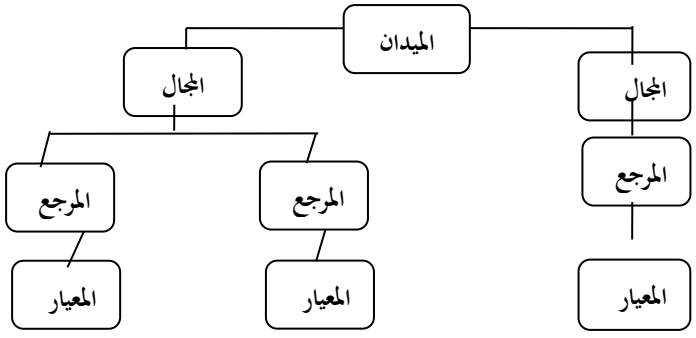

المصدر: (بداري كمال، بوباكور فارس، حرز الله عبد الكريم، 2013، ص 55.)

[2] Agence des Universités Francophones.

4-تصريح بولون Bologne 19 جوان 1999

واصل وزراء التربية لـ 29 دولة أوروبية العمل الذي بدأ في الصوربون ووقعوا على تصريح بولون. من بين الأهداف المسطرة: بناء الفضاء الأوروبي الموحد للتعليم العالي مع وضع مجموعة خطط عمل من أهدافها:

- تبني نظام اعتراف أوروبي لجعل الشهادات الجامعية أكثر شفافية؛
- وضع مسار جامعي مبني على مرحلتين أساسيتين ومرحلة ثالثة للبحث؛
- إدخال نظام الأرصدة يثمن مكتسبات الطلبة؛
- تسهيل حركية الطلبة، الأساتذة، الباحثين والأعوان الإداريين؛
- تطوير أدوات مشتركة لتقييم أحسن لنوعية التعليم العالي؛
- تدعيم البعد الأوربي بمحوى برامج التعليم العالي. (بداري كمال، بوباكور فارس، حرز الله عبد الكريم، 2013، ص 141.)

خاتمة:

من خلال هذا العرض نستخلص حقيقة مفادها أن تبني المؤسسة الجامعية لضمان الجودة يعتبر عنصرا مهما لتحقيق هدفها والمحافظة على النجاح والرقي بالمستوى العلمي للجامعة، لهذا كان تطبيق مؤسسات التعليم العالي لمعايير لأساليب ضمان الجودة في التعليم العالي، والتي تقدمها استنادا على أسس علمية عالمية بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة الجودة لدى كل من أعضاء هيئة التدريس ومن طلبة، إدارة. على ضوء هذه الحقائق النظرية التي استعرضها الباحث من مجموعة من الأدبيات، فظهرت أهمية الذهاب إلى تطبيق الجودة لا الانتظار أن تأتي إلينا لتحصيل منتجات ذات جودة عالية.

قائمة المراجع:

1. أحمد الخطيب، رداح الخطيب (2010). **الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية (أنموذج مقترح). (ط1)**، الأردن، عالم الكتب الحديث.
2. بداري كمال، بوباكور فارس، حرز الله عبد الكريم، (2013)، **ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 121.
3. زين الدين بروش، يوسف بركان، (2012)، **مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، متخصص في مجال جودة التعليم العالي، يعقد دوريًا في إحدى جامعات الوطن العربي، وينبثق بكافة هيئاته عن اتحاد الجامعات العربية، ويتخذ من جامعة الزرقاء مقراً دائماً لأمانته العامة،يومي 10/11- 05/.
4. سعيد بن علي العضاضي (2012). **معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي –دراسة ميدانية.** المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد (9) المجلد الخامس، الأردن.
5. سهيل روق دياب (2009). **معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجامعة الفلسطينية الفاعلة – دراسة حالة. مقال في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد السابع عشر- تشرين الأول، غزة.
6. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات (2008). **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**، (ط1)، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. سيد محمد جاد الرب (2010). **إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين**، مصر.
8. عبد الراضي حسن المراغي (2008). **تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي**، ط 01، القاهرة.
9. عبد الغني يوسف قرم (2008) . **الجودة بين الحاضر والمستقبل. المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، المجلد الأول، العدد 03.
10. عبد المحسن بن محمد السميح (2010). **دراسات في الإدارة الجامعية**. ط 01، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
11. عماد أبو الرب وأخرون (2010). **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحوث و دراسات**. ط1، *عمان*، دار صفاء للنشر والتوزيع.
12. عيسى صالحين فرج، مصطفى عبد الله محمود الفقهي (2013). **واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد (14)، المجلد السادس، الأردن،.
13. فريد كورتل، أمال كحيلة (2012). **الجودة وأنظمة الإيزو**، (ط1). عمان، دار كنور المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
14. فواز التميمي (2008). **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للآيزر(9001)،(ط1)**، الأردن، عالم الكتب الجديد- جدارا للكتاب العالمي.
15. قاسم نايف علوان (2009). **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الآيزو9001-2000**، (ط01)، الإصدار الثاني، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
16. مات سيقر، ترجمة خالد الغامدي (2007). **مرجع العالمي لإدارة الجودة**، (ط01)، مصر، دار الفاروق للنشر والتوزيع.
17. محمد عبود الحراحشة، ياسين عبد الوهاب أحمد (2013). **درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للكفايات التدريسية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر طلبة كلية التربية بجامعة الباحة في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي العدد (14) المجلد السادس، الأردن،.
18. ناصر مراد، (2013)، **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة التعليم العالي حالة الجزائر**-، جامعة الزيتونة الأردنية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لضمان الجودة في التعليم العالي.
19. يوسف حجيم الطائي وآخرون (2008). **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**.(ط1) عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
20. BENZIANE Abdelbaki et autres, Rapport D'autoévaluation relatif au domaine formation du référentiel et au département de physique-chimie au titre de l'année universitaire 2011-2012 Projet

TEMPUS IV «AqiUmed » N° 158889-TEMPUS-1-2009-FR-SMGR Renforcement de l'Assurance qualité interne dans les Universités de la Méditerranée", Juillet 2012, p 09-10.
21. http://www.aeres-evaluation.com/News/News/European-project-Aqi-Umed 18:55 13/06/2015
22. Peter Mortimore (1991). Measuring Educational Quality", *British Journal of Educational Studies*.Vol (39), N (1).
23. Seddiki Abdallah (2004). Management de la qualité, *De l'inspection a l'esprit kaizen*. OPU.
24. Terfaya Nassima (2004). Démarche qualité dans l'entreprise et l'analyse des risques. Ed Houma, Alger.
25. www.mesrs.dz/-/le-pr-mebarki-installe-les-membres-du-conseil-d-ethique-et-de-deontologie-de-la-profession-universitaire PDF 11:50 2015/05/07.
26. www.mesrs.dz/-/le-pr-mebarki-installe-les-membres-du-conseil-d-ethique-et-de-deontologie-de-la-profession-universitaire 11:50 2015/05/07.
27. www.mesrs.dz/-/le-pr-mebarki-installe-les-membres-du-conseil-d-ethique-et-de-deontologie-de-la profession-universitaire. 11:50 07/05/015.
28. www.mesrs.dz/-/le-pr-mebarki-installe-les-membres-du-conseil-d-ethique-et-de-deontologie-de-la-profession-universitaire PDF 11:50 2015/05/07.